الفصل 28
سجن الإصلاح المركزي

يوجد فيلم رائع من بطولة روبرت ردفورد، اسمه (أيام الكوندور الثلاثة)، وهو يثيرني كثيراً؛ ففي هذا الفيلم، يتورط عميل استخباراتي في عملية سرية في ذروة الحرب الباردة، ويقضى على أعضاء فريقه جميعًا بأسلوب (الإنهاء مع التحامل الشديد)، أما هو فيهرب، ويلاحقه أحد القتلة محاولًا أن يعرف كُنْه الشيء الذي اكتشفه؛ ما جعل الجميع يشعرون بالخوف.

تنتهي القصة بوقوف البطل بشموخ أمام مبنى صحيفة نيويورك تايمز، يُحذِّره رئيسه في وكالة الاستخبارات الأمريكية من الظهور، وينصحه أن يختفي، «وإلا فإنَّ سيارة ما ستقف إلى جانب الطريق في أحد الأيام، وسيُفتح الباب، وقد يرسلون مَن يقتله».

لكنَّ البطل رفض هذا الطلب، قائلًا لرئيسه: «انظر، أين نقف؟» كانا يقفان أسفل لافتة (صحيفة نيويورك تايمز)، وكان يعتقد أنَّه إذا حاول الضابط مضايقته فإنَّ الصحيفة ستنشر كل شيء، وستنكشف عمليات وكالة الاستخبارات الأمريكية كلها، وكذلك عملية قتل زملائه، لكنَّ الضابط هز رأسه قائلًا: «ما أدراك أنَّهم سيفعلون ذلك؟ ما الذي يجعلك واثقًا من ذلك؟».

«أنا متأكد، سيفعلون ذلك، سينشرون كل شيء» (يقول البطل بعفوية) [534].

والحقيقة أنَّ مأساتي هذه تشبه قصة روبرت ردفورد، بطل فيلم (أيام الكوندور الثلاثة)، من أوجهٍ عدَّة، منها أنَّ صحيفة نيويورك تايمز كانت تملك المعلومات الكافية لتفجر هذه القضية؛ فقد أبلغني أحد كُتَّاب الصحيفة أنَّ ريتشارد فيوز وبول هوفين أكدا له - بعد أربعة أسابيع من اعتقالي- تحذيراتي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ودوري في مفاوضات لوكيربي، وكيف بدأت علاقتنا عام 1993م.

فإذا كان هوفين وفيوز قد أكدا للصحيفة حقيقة عملي، فلا شك في أنَّهما أبلغا مكتب التحقيقات الفيدرالي أيضًا، ألا تعتقدون ذلك؟

لأنَّني عملت في الصحافة سابقًا؛ فقد اعتقدت أنَّ الصحيفة تنتظر الوقت المناسب لتنشر خبرًا مثيرًا سيهز الإدارة الأمريكية؛ لذلك، انتظرت بأمل ولهفة نشر هذا الخبر بعد الجلسة الخاصة بالتخدير القسري، لكنَّ روبرت ردفورد كان مخطئًا، فقد كان صمت وسائل الإعلام مطبقًا ومخيفًا، فإذا كانت حياتك تعتمد على تقرير تنشره صحيفة نيويورك تايمز، فأنت - لا شك- ستكون في ورطة كبيرة.

في أيام الانتظار والخوف هذه، أصبح شعري الأشقر أبيضَ في أشهر قليلة بعدما رفض السجن إطلاق سراحي، وقد انتشر الشيب في شعري انتشار النار في الهشيم، وطلبت إلى صالون الحلاقة في السجن أن يصبغه لي، لكنَّهم قالوا إنَّ قوانين السجن تمنع تغيير مظهر السجينات؛ لذلك، بقيت أعاني حالة قلق دائمة بسبب تلاحق هذه الأحداث التي كانت تزداد سوءًا يومًا بعد يوم.

كان سجن الإصلاح المركزي يختلف عن سجن كارسويل في أنَّه كان مكانًا لحجز المتهمين بانتظار محاكمتهم، وكانت هذه الجرائم من كل لون (جرائم قتل، سطو على مصارف، تزييف، اتجار بالمخدرات، إرهاب)، وبالرغم من ذلك فقد تعودت حب هذا المكان.

كانت السيدة آلدريج مسؤولةً عن طابق النساء، وكانت تديره بصرامة آمر معسكر، بحيث لم تكن تتسامح مع أبسط الأشياء، مثل طلاء الأظافر، وقد حافظت على النظام والانضباط في الزنازين التي كانت تضم مئة امرأة، وكنت قد حظيت بحماية خاصة من الحارسات؛ ما منع السجينات من مضايقتي. ربما لم تكن السجينات يدركن أنَّني سجينة سياسية، لكنَّ

الحارسات كنَّ يشعرن بأنَّ شيئًا ما على وشك الحدوث؛ فقد كانت إحدى الحارسات تطلب إلى الجميع الهدوء والانتباه إذا مشيت في الممر، وغنَّت لي حارسة أخرى أغنية عندما رأتني أبكي.

كان نومي مصحوبًا بالقلق والتوتر، أما ساعات يقظتي فكانت مشحونةً بالعواطف المتزاحمة التي لم تجد متنفسًا للتعبير عنها لانعدام الخصوصية، كانت كل واحدة منا مكشوفةً أمام الأخريات حتى في الحمام المكشوف، ومع ذلك فقد عملت جاهدةً على مقاومة يأسي وأنا أنتظر بخوف ذلك اليوم الذي سيُصدِر فيه القاضي حكمه، لم أكن أعرف كيف سيكون هذا الحكم؛ لصالحي أم ضدي.

لو جاء الحكم في غير صالحي لكانت نتائجه مدمرة؛ لأنَّني لن أخسر حريتي فحسب، بل أفضل جوانب حياتي (تفكيري وعقلي)؛ لأنَّ التخدير القسري سيمحو ذكرياتي وسعادتي.

كنت فخورةً بذهابي إلى السجن لمعارضتي العنف والمعاناة التي ستنجم عن غزو العراق، وكنت أدافع بذلك عن موقف حركة معارضة الحرب؛ لأنَّني أُؤمن بهذه القيم طوال حياتي، ولن أندم إذا عانيت بسببها، إلا أنَّ التخدير القسري كان يخيفني. صحيح أنَّ حياة السجن قاسية وكريهة، لكنَّ الإنسان يمكنه أن يتغلب عليها، إلا أنَّ هذا التخدير تحديدًا كان يرعبني حتى الموت؛ لأنَّه سيُدمِّر أفضل ما فيَّ.

لم أُصدِّق أنَّ الغرباء قد يملكون الجرأة على إنكار عملي، ويُسمح لهم بالتحدث أمام المحاكم أكثر من الشهود المشاركين (الأصدقاء والزملاء الذين شاركوا معي في هذه الأنشطة).

إذا كان لدى المحكمة أي أسئلة، فقد بدا لي أنَّ الإجابة عنها ستكون بسيطةً، وذلك بتوجيه مذكِّرات استدعاء لهؤلاء الشهود؛ للإدلاء بإفاداتهم، لكنَّ المحكمة لم تفعل، وكان عليَّ أن أُجيب عن هذه الأسئلة.

لقد طلب المحامي أن لا أكتب إلى القاضي، وقد توقفت عن ذلك إلى أن رفض سجن كارسويل إطلاق سراحي، فبعثت برسائل مطوَّلة أتوسل فيها بعقد جلسة استماع، وقد ندمت لأنَّني لم أفعل ذلك من قبلُ.

في أربع مناسبات، أعددت قوائم بأسماء الشهود وأرقام هواتفهم وعناوينهم، ثم رجوت القاضي موكاسي أن يستمع إليهم قبل إصدار حكمه في قضية التخدير القسري [535]. رجوته أيضًا أن يعطي هؤلاء الشهود المرتبطين بالأحداث الأولوية، بدلًا من الاستماع إلى حاملي شهادات الطب النفسي الذين يستعرضون أنفسهم أمام المحكمة، كنت أعرف أنَّ طلبي ذلك (إعطاء الشهود المشاركين الأولوية بدلًا من الطب النفسي (التخميني)، كما أُسمّيه) سيُمثِّل أساس عملية الاستئناف أمام المحكمة العليا في حال كان حكم القاضي موكاسي ضدي، لكنَّ المشكلة - كما فهمت- هي أنَّه لم يكن باستطاعة القاضي رفض إستراتيجية دفاع المحامي، أو تغييرها إذا رأى أنَّها ستفيدني، أو أنَّ أداء المحامي كان دون المستوى المطلوب.

وتأسيسًا على ذلك، فإذا طلب المتهم عقد جلسة بالرغم من اعتراض المحامي، فإنَّ القاضي لن يقبل بذلك، زد على ذلك أنَّ المحامي تالكين لم يكن يريد من الشهود أن يكشفوا كيف يمكن إثبات روايتي بسهولة، أو كيف اضطر العم تيد إلى عمل مقابلات مع هؤلاء الشهود نيابةً عني، وهكذا كان تالكين يحمي نفسه حتى لا ينفضح أمر عدم كفايته، لكنَّ هذا لم يمنعني من كتابة رسائل حزينة للقاضي موكاسي تُبيِّن ما كنت أعانيه في ظلمة زنزانتي، كنت يائسةً جدًّا حتى إنَّني اقترحت أن يدلي مسؤولي السابق بول هوفين بشهادته - في جلسة مغلقة- عن علاقات العمل معه [536]، وكيف قدَّمني إلى الدكتور فيوز، وكيف دربني على الاتصال بالبعثة الليبية في الأمم المتحدة، وكيف كنا نلتقي مساء كل يوم خميس على مرأى ومسمع من كبار موظفي الكونغرس.

كان الهدف من ذلك كله هو طرح أسئلة مباشرة على هوفين: هل حدث هذا أم لا؟

إذا أنكر هوفين والدكتور فيوز إشرافهما على عملي، فهذا يعني أنَّهما يكذبان، ويعيقان سير العدالة؛ ما يضطرني إلى المطالبة بمحاكمتهما.

ولأنَّ حراسة سجن الإصلاح المركزي كانت مشددةً؛ فقد كنا نخضع لعملية عَدِّ السجناء بانتظام؛ ما كان يبقينا (15) ساعةً في اليوم داخل الزنازين.

في بعض الأحيان، كنت الوحيدة التي تتحدث الإنجليزية في زنزانتي؛ ما يجعل تبادل الحديث عملية صعبة، فنلجأ إلى لغة الإشارة، وبالرغم من محاولتنا أن نكون ودودات، فإنَّ

حشـر أربع نسـاء في زنزانة ضيقة كان سـببًا في التوتر، يضاف إلى ذلك أنَّنا كنا على أعصابنا بانتظار أن يقرر القضاة مصائرنا.

كان إغـلاق الزنازيـن علينـا يترك لنا فرصة للتفكير واسـترجاع الذكريـات. وفي الحقيقة، فـإنَّ الدكتـور فيوز وهوفين احتلا الكثير من تفكيري؛ أذكر أنَّني كنت أجلس في شـاحنة هوفين في شهر أكتوبر أو نوفمبر من عام 1993م، وكان يضحك بينه وبين نفسه بطريقته الساخرة.

هوفين: «هـل تعتقديـن أنَّني عثرت عليك مصادفة، وأنَّني عرفت أنَّك حذَّرت من تفجير مركز التجارة العالمي؟ أنا أعرف أشياء عنك أكثر مما يعرف أصدقاؤك وعائلتك، ما الشيء المشـترك بيننا؟ لا شـيء إطلاقًا؛ فأنا جمهوري محافظ، وأنت ديمقراطية حمقاء، أنا جنـدي، وأنت ناشـطة سـلام، لا توجد طريقة لنتعارف إلا عـن طريق تحذيرك المتعلق بمركز التجارة العالمي، لقد بعثوني لأبحث عنك، إنَّهم يعتقدون أنَّه لا بُدَّ من مراقبتك، وهم لا يريدونك أن تظلي طليقةً في واشنطن، وتُسبِّبي المزيد من المشكلات».

أو عند اجتماعي معه قبل ذهابي لمقابلة النائب السابق رون وايدن من أجل الوظيفة:

هوفين: «لا تشتكي إلى وايدن من المراقبة، لا أحد ينتهك حقوقك وهو يراقبك، لا يُسمح لوكالة الاسـتخبارات الأمريكيـة باسـتهداف المواطنـين الأمريكيين، أو القيـام بعمليات داخل الولايـات المتحـدة، إنَّ مَـن يقـوم بذلك هـو وكالة اسـتخبارات الدفـاع، وهي محقة في مراقبتك».

وقـد أثـار اسـترجاع حديث معين ذكريات حزينة، كان ذلك في أثنـاء محاكمة لوكيربي عام 2000م.

هوفين: «كنت أُفكِّر في ما عساي أن أقول إذا دُعيت إلى الإدلاء بشهادة عنك في المحكمة، ولكن من الأفضل أن تعرفي شيئًا، هو أنَّه لو سألني أحد عما إذا كنتِ عميلًا لوكالة استخبارات الدفـاع فإنَّنـي سـأُنكر ذلـك، إنَّ العملاء أجانب، وأنـا لا يمكن أن أكـون أجنبيًّا؛ لأنَّني وُلِـدت في الولايـات المتحـدة، الأمريكيـون الذين يعملـون في وكالة اسـتخبارات الدفاع يُسـمون ضباطًـا؛ ولهذا فأنا (ضابط الحالة) المسـؤول عنك. عليـك أن تتذكَّري هذا؛ لأنَّ الجواسيس حذرون في استخدام اللغة، وبهذا نستطيع أن نُنكر من دون أن نكذب،

فإذا وقعت في مشكلة ما فمن الأفضل أن تطلبي إلى محاميك أن يسأل إذا كنت ضابط الحالة المسؤول عنك. ولكن، إذا سألني: هل أنا عميل لوكالة استخبارات الدفاع؟ فإنَّني سأنظر في عينيه، وأقول: لا، وهذا ليس كذبًا. وكيفما نظرت إلى الأمر، فإنَّ من الجنون إنكار أنَّ هوفين كان منغمسًا في عالم الاستخبارات الغامض، ومهما كانت اللغة الفنية التي استخدمها هذا العالم الخفي، فإنَّه كان يتبجَّح باكتشاف تورط نائب مدير مجلس الأمن القومي في فضيحة تزويد إيران بالأسلحة أيام الرئيس ريغان، وكان من بين حلقة أصدقائه شخصيات كبيرة في وكالة الاستخبارات الأمريكية، مثل بيل ويزنبيرغر الذي كان على علاقة وثيقة بإدوين ويلسون ضابط استخبارات البحرية الذي أُدين عام 1983م بتهمة تهريب أسلحة إلى ليبيا.

ضمن حلقة الأصدقاء الضيقة كان هوفين يُقدِّم نفسه بوصفه ضابطَ استخباراتٍ ملتزمًا، و(ضابط الحالة) المسؤول عني، وقد وفر لي الحماية اللازمة عندما حاول بعض العرب غير الودودين إيذائي.

وأنا متكومة على سريري الحديدي سألت نفسي: بعد كل هذه السنوات من العمل معًا، لماذا ظل هذان الرَّجلان صامتين وكل هذا يحدث لي؟ لماذا لم يفعلا شيئًا لمساعدتي وأنا أواجه احتمال سجني إلى أجل غير مسمى عشر سنوات، وخطر حقني بدواء الهالدول لمحو ذاكرتي؟ وفي الحقيقة، فإنَّني لم أتوقع مثل هذا الجبن.

لقد عرفنا أنَّ الرَّجلين قالا الحقيقة عندما تحدثا إلى صحيفة نيويورك تايمز، وأنَّ هوفين تحدث إلى العم تيد واعترف بكل شيء، ومع ذلك فقد رفض الدكتور فيوز التحدث إلى المحامين، وكان لا يرد على اتصالاتهم الهاتفية. وفي نهاية إحدى جلسات المحكمة عصر أحد الأيام، همس لي الضابط شميل (عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي) بأنَّ الدكتور فيوز ينفي علمه برحلتي إلى بغداد.

أثار هذا دهشتي؛ لأنَّني اتصلت به نحو أربعين مرَّةً ليدفع لي مستحقاتي المالية لقاء عملنا معًا، في تلك الأيام كانوا يدفعون للوسطاء السريين بعد إكمالهم المشروع المكلفين به؛ ليتأكدوا أنَّ المهمة قد أُنجِزت كما هو مخطط لها.

كان قادة الكونغرس قد أدلوا بتصريحات نارية في المؤتمرات الصحفية، واعدين بصرف مكافآت كبيرة لقاء عملي في قضية لوكيربي وقضايا الإرهاب الأخرى، لكنَّ هذه الوعود كانت تنتهي بانتهاء المؤتمرات الصحفية.

بعدما سمعت ما همس به العميل وهم يقيِّدونني ليعيدوني إلى زنزانتي أيقنت أنَّ الدكتور فيوز كان أيضًا يخشى المحاكمة؛ لأنَّه ربما أخبر رؤساءه في وكالة الاستخبارات المركزية أنَّني لم أُطالب بحقوقي المالية، ليحتفظ بمخصصات العمليات لنفسه، وهذا ما فعله تمامًا؛ إذ استحوذ على (13) مليون دولار من الميزانيات السرية الخاصة التي أقرها الكونغرس، وبنى بها قصرًا بدلًا من صرفها على العمليات الميدانية.

لم أحصل على سنت واحد من هذا المبلغ، وكذلك عميلنا في بغداد الذي كان مستعدًّا لملاحقة الإرهابيين الذين اتخذوا من العراق ملجأ لهم، ولأنَّني طالبت بصرف مخصصاتٍ لذلك الرجل؛ فقد وجهوا إليَّ تهمة العمالة، ورموني في السجن.

ما حيَّرني هو أنَّ الرَّجلين لم يتخلَّيا عني في البداية، وأكدا صحة روايتي وعلاقتي بهما، وقد اتصل بي ديفيد صامويل من صحيفة نيويورك تايمز - بعد أسابيع قليلة من اعتقالي- مُؤكِّدًا أنَّه أجرى مقابلات مع هذين الرَّجلين، وهذا يعني أنَّ الصحيفة حصلت على تأكيدات من مصادر وكالة الاستخبارات الأمريكية ووكالة استخبارات الدفاع عن تحذيرات فريقي بخصوص هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

لكنَّ الغريب في الأمر أنَّ صامويل نفسه اتصل بي مرَّةً أخرى ليقول إنَّ هوفين وفيوز أنكرا تلقيهما إشعارًا سابقًا باعتقالي، وإنَّ هذا الاعتقال قد فاجأهما، فسارعا إلى تبني قضيتي؛ لكي تتمكن الاستخبارات من تصحيح الخطأ الذي وقعت فيه وزارة العدل. وبذلك، تكون صحيفة نيويورك تايمز قد حصلت على سبق صحفي، لكنَّها لم تنشر هذا الخبر، وتلاعبت بالتفاصيل لأسباب لا يعرفها أحد من خارج غرفة الأخبار.

ولو أنَّ الصحيفة مارست دورها الرقابي - نيابةً عن قرَّائها- لسارعت الجهات الاستخباراتية إلى وأد التهمة المُوجَّهة إليَّ في مهدها - على الأقل- بإجباري على قبول اتفاق عدم الإفشاء لقاء إسقاط التهمة.

إنَّ مـا فعلته الصحيفة حقيقةً كان نشـر تقرير غير محـترف لا يرقى إلى معايير الصحافة الموضوعية الراقية، وقد تطرَّقت فيه إلى حياتي ومأزقي القانوني، وتجاهلت عملي في الوساطة السـرية؛ والاسـتنتاج الوحيـد لذلـك التصرف هـو أنَّ ديفيد صامويـل كان صحفيًّا شـابًّا تعوزه الخبرة للتعامل مع هذه القضية الحساسة، وقد لامني أصدقائي لاختياري هذا الصحفي الغِر الذي مسخ هذه القضية، وأنا أوافقهم هذا الرأي.

على سبيل المثال، فقد هاتفني صامويل قبل أيام قليلة من نشر الخبر، ليقول لي إنَّ الدكتور فيوز بدا قلقًا بعد المقابلة التي أجرتها معه الصحيفة، وإنَّه يريد تغيير أقواله، وهذا ما أدهشني لأنَّ صامويل هاتفني بعد المقابلة مباشرةً، قائلًا إنَّه وصفني كواحدٍ من أبرز الوسطاء السريين في تسعينيات القرن العشرين.

ومما قاله فيوز: «إنَّها تمتلك قدرة خارقة ودقة استثنائية في توقعاتها وتخميناتها، وهي من أذكى النساء اللواتي عرفتهن في حياتي، وكانت ذكيةً في تعاملها مع العرب».

لقـد أطربنـي سـماع هـذا الإطـراء الرائـع، كان هـذا قبـل النشـر! لكنَّنـي صُدِمـت عندمـا قـرأت المقالـة! ومـا فعلـه صامويل – كما قال لي بعض الأصدقاء– هو أنَّه جمـع بعض العبارات الغامضة في مقابلات هوفين وفيوز، ثم أخرجها من سياقها، وتوصل إلى استنتاجات لم تُناقَش مع هذينِ الرَّجلين في المقابلات.

وهكـذا، فقـد شَـوَّهت الصحيفـة الحقائـق، وزادت القضيـة غموضًـا، وأصبحـت طرفًـا في حـرب الاسـتخبارات، لكنَّنـي لم أكن الضحيـة الوحيـدة؛ لأنَّ قادة الحزب الجمهـوري هاجموا الاسـتخبارات بعنـف، وطالبوهـا أن تُعـبِّر عـن سياسـتهم تجاه العـراق؛ لقـد أرادوا أن يختاروا الحقيقة كما يشاؤون، وأن يعاقبوا مَن يعارضهم.

وبحسـب تفكير قادة الحزب الجمهوري، فإنَّ الاسـتخبارات وُجدت لحماية السياسـيين من الانتقـاد الـذي قد يتعرضون له بسـبب أخطائهم، وهذا مغاير لمهمة الاسـتخبارات التي وُجدت لحماية الشعب والوطن ومبادئ الديمقراطية.

وبمهاجمتهم إياي بهذه الضراوة، فقد كشف قادة الحزب الجمهوري عن شيء أكثر بشاعةً هو جهلهم بكيفية عمل فرق مكافحة الإرهاب، وكرههم لمَن يؤدون هذا العمل، ومعاداتهم لهم؛

لهذا فهم يلقون بأخطائهم على كاهلنا، ويسجنوننا عندما نُهدد بكشف الروايات التي يريدون تسويقها؛ لذا فإنَّ أي سياسي في واشنطن يقول غير ذلك هو إنسان كاذب.

كتمان دليل براءة المتهم

لقد سُئلت مرَّات عدَّة: لماذا لم يكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي الكثير من الحقائق عني إذا كان عملي رسميًّا وحقيقيًّا؟ والجواب هو: ومَن الذي يقول إنَّه لم يفعل؟

الواقع أنَّهم كانوا يعرفون أنَّني أعمل في الوساطة السرية، لكنَّ قانون الباتريوت كان يمنعهم من كشف الحقائق، وقد حاول عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي العثور على أي شيء يُثبِت تهمة العمالة للعراق، فاقتحموا بيتي مرَّتين، ولم يجدوا شيئًا يمكن أن يُقدِّموه إلى هيئة المحلفين سوى ثلاث فواتير قيمتها (93) دولارًا؛ ليُثبِتوا أنَّني تناولت طعام الغداء مع دبلوماسي عراقي بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر [537]، إضافةً إلى شريط مصور من كاميرا خفية في فندق الرشيد ببغداد [538]، كان هذا الشريط يصور اجتماعي مع صديقي في المخابرات العراقية الذي كان سيساعد مكتب التحقيقات الفيدرالي على ملاحقة الإرهابيين المختبئين في العراق.

لكنَّ هذا الشريط لم يخدم الهدف الذي أراده الادعاء العام، وإنَّما أثبت نجاح مشروع السلام، بما في ذلك تعاون العراق مع جهود مكافحة الإرهاب، واستعداده للسماح بعودة الشركات الأمريكية للعمل في القطاعات الرئيسة بعد رفع العقوبات [539]. وقد أدركت فورًا أنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية لا يمكن أن تَعْرِضَ ذلك الشريط أمام هيئة المحلفين؛ لأنَّها لو فعلت ذلك لانهار المُسوِّغ الواهي لهذه الحرب البغيضة؛ ولذلك، لجؤوا إلى هذه المؤامرة لمنعي من المطالبة بمحاكمة أنفي بها التهم المُوجَّهة إليَّ، وقد اتفق مكتب الادعاء العام ومكتب التحقيقات الفيدرالي ومكتب السجون على إنكار أنَّني عملت وسيطًا سريًّا؛ ولهذا فقد صنَّفوا الحقائق كلها المتعلقة بعملي ضمن بند السرية، ومنعوا المحامين من الاطلاع عليها، واحتموا خلف قانون الباتريوت.

يُسمى هذا في إجراءات المحكمة (كتمان دليل البراءة)، وهو ما قد يُعرِّض المدعي العام لإجراء تأديبي قد يصل إلى منع ممارسة المهنة؛ لأنَّ تصرفه غير أخلاقي. إنَّ كتمان دليل البراءة هو ما يفعله قانون الباتريوت سيئ الذكر في أمريكا الجديدة.

دعم منظمة العفو الدولية

كان يمكنهم إحراز النجاح لولا إصرار صديقي فيلدز، ونشطاء الحقوق المدنية، والصحفية الإذاعية جانيت فيلان.

في صباح أحد الأيام، وبعد أسابيع قليلة من الجلسة الخاصة بالتخدير القسري، أيقظني الحراس على غير العادة في الساعة الخامسة والنصف لجلسةٍ غير مقررة، ففاجأني ذلك، وتوقعت الأسوأ من استدعائي غير المتوقع إلى المحكمة، وبكيت بحرقة لاعتقادي أنَّ القاضي سيُصدِر حكمه بالتخدير القسري، ليقتادوني بعد الحكم، ويعيدوني إلى سجن كارسويل بالقوة. قبل أيام، حُكِم على زميلتي في الزنزانة بالسجن ست سنوات لإدانتها بتهريب الهيروين من البرازيل، لكنَّ هذا لم يمنعها من مواساتي؛ لأنَّني كنت في وضع أسوأ من وضعها.

عندما وضعوني في قفص الحجز جاء المحامي مسرعًا، كنت أتوقع أي شيء عدا ما جاء ليقوله لي: «لقد أخذ بعض المُدونين يتداولون قضيتك في المواقع الإلكترونية والإذاعات، وأخذ الناس يبعثون رسائل إلى القاضي». وفي لحظةٍ تحول حزني إلى فرح لا يوصف.

وأضاف: «لقد بعثوا إلى القاضي تقارير الطبيب النفساني الذي كنت تقابلينه في ميريلاند، وقد غضب القاضي موكاسي لدرجة جعلته يدعو إلى هذه الجلسة لمناقشة الأمر»[540].

«من الأفضل أن تقولي لأصدقائك أن يتوقفوا عن ذلك!».

حسنًا، لقد كانت هذه هي اللحظة التي أنتظرها من منظمة العفو الدولية في عصر (الإنترنت)، وقد شكرتها من أعماق قلبي بصمت. في لحظةٍ من تدفق المشاعر أمسكت قضبان القفص، قائلةً له:

«لـن يتوقـف أصدقائي، أنتم مَـن يجب أن يتوقف، هذه أمريكا، نحـن نقاتل من أجل حماية حقوق المتهمين كلهم وفقًا للدسـتور، لن تنجو بفعلتكم من العقاب أبدًا، هل تسـمعني؟ قل لذلك المدعي العام القذر أوكالاهان إنَّنا لن نتوقف عن القتال من أجل حماية الدستور. أنتم تنتهكون القانون».

كانـت تلـك لحظـةً فاصلـةً، ونقطـةَ تحـول في قضيتـي، أدركـت فورًا مَـن الـذي كان يحرك المُدونين؛ ما اضطر المحكمة إلى مواجهة رد الفعل العكسي هذا.

لقد أنقذ فيلدز وجانيت فيلان حياتي في ذلك الصباح، وكنت أود أن أشـكرهما من صميم قلبـي؛ لأنَّهمـا كسـرا صمـت وسـائل الإعـلام، وكشـفا الحقيقة التي كانـت وزارة العـدل تحاول حجبها عن النـاس. وهكذا، اسـتطاع المُدونون أن يملأوا الفراغ الذي أحدثته وسـائل الإعلام، وأصبحوا أفضل أمل لحماية ديمقراطيتنا. وما فعله صديقي فيلدز هو نشر ملاحظات الدكتور تاديسا عن الجلسات التي أمرت بها المحكمة، وجاء فيها أنَّني لا أعاني أي اكتئاب، أو اضطراب في المزاج، أو أعراض لمرض عقلي.

ثـم انتقـل فيلـدز وجانيـت إلى محطـات الإذاعة البديلـة المعروفـة بدفاعها عـن الحريات، وطالبـا المسـتمعين الاتصـال بالمحكمة، وقد قال أحـد المتصلين: لماذا لم تَظهـر أعراض المرض العقلي في الحياة الواقعية، وظهرت عندما دخلت الاعتبارات السياسية في المعادلة النفسانية؟

وهذا ما جعل القاضي موكاسي يغضب بشدة، ويبحث عن إجابة لكلٍّ من السؤالين الآتيين:

لمـاذا نُشـرت هـذه الوثائـق في مواقـع التواصـل الاجتماعـي ولم تَظهر في المحكمـة؟ لماذا لم يتطـرَّق المحامـي إلى هذه الوثائق، وهو يعرف أنَّني كنت أقاتل من أجل حياتي؛ لتجنب التخدير القسري لعلاجي من حالة غير موجودة؟ [541]

كانت تلك الملاحظات من مرجع معتمد في الطب النفسي راقبني مدَّة سنة كاملة، فما الذي يمكـن أن يُفسِّـر هـذا التناقض بين هـذه الملاحظات وإفادات الدكتور فاس والدكتـور كلينمان والدكتور دروب التي أدلوا بها بعد أداء القسم؟

طلب القاضي تفسيرًا لهذا التناقض، لكنَّه لم يحصل عليه، وعندما اقتادني الحراس وأنا مقيَّدة ليخرجوني من قاعة المحكمة، التفتُّ إلى المدعي العام إدوارد أوكالاهان، وقلت بصوت عالٍ: «هذه محاكمة مشبوهة، إنَّ شهودي يُثبِتون صحة روايتي، وأنتم لا تسمحون لهم بالظهور أمام القاضي؛ لأنَّ أكاذيبكم ستنكشف، أنت مدعي عام قذر يا سيد أوكالاهان، أنت لا شيء، بل مجرد محتال».

عندما سمع القاضي موكاسي ذلك انحنى، وجفل، وهز رأسه، لكنَّه عرف أنَّ ما قلته كان صحيحًا، وأنَّ المزيد من الحقائق سوف تتكشف.

الحياة في سجن الإصلاح المركزي

لا أستطيع القول إنني بقيت هادئة ورابطة الجأش في ذلك الصيف الحار الرطب في مدينة نيويورك؛ لأنَّ الخوف كان يسيطر عليَّ.

في الطابق الخاص بالنساء السجينات، لم يمر نفاق وزراة العدل بطلبها تخديري قسرًا مرور الكرام؛ فقد رأت السجينات الأخريات أنَّ من الظلم أن يُسجَنَّ سنوات عدَّة لاتِّجارهن بالمخدرات، في حين تسجنني هذه الوزارة لأنَّني أرفض تناول مخدرات آثارها الجانبية أسوأ بكثير مما كان بحوزتهن عندما أُلقي القبض عليهن. وبالنسبة إليهن، فلا يوجد فرق بين الأدوية التي يصرفها الأطباء والمخدرات المُحرَّمة.

وفي الحوارات التي كانت تجري بينهن، اتفقت السجينات على أنَّ السجون تمثل سوقًا كبيرةً لشركات تجارة الأدوية، وتُعَد مصدر ربح وفير لها.

أشك في أنَّ هذا النفاق قد غاب عن ذهن القاضي موكاسي أيضًا، لكنَّني لم أكن أعلم ذلك عندئذٍ، وكل ما رأيته هو أنَّ الجميع كانوا يكذبون عليه، وكلما كانت الكذبة خياليةً كان حظها في النجاح كبيرًا.

وهكذا، أخذت أتكيف مع حياة السجن، فماذا كان بوسعي أن أعمل غير ذلك؟ كان الطعام رديئًا، والزنازين مكتظةً، وكتب القانون في المكتبة ممزقةً.

أما الترفيه الخارجي فكان يقتصر على قضاء ساعة على السطح يومًا بعد يوم؛ للعب كرة الشبكة، والسلة، واليد، وأما السجناء الذكور فكانوا يقضون وقتًا أطول، ويلعبون ألعابًا أكثر.

وفي الحقيقة، فإنَّ السجينات كنَّ بحاجة إلى قضاء وقت أطول في الخارج؛ للتخفيف من ضغوط المحاكمات والأحكام.

وبالرغم من ذلك كله، كان هذا السجن جنةً مقارنةً بسجن كارسويل الذي يشهد إساءات مخيفة بحق النساء، والأكثر من ذلك أنَّ نظام الضبط الشديد كان يمنع التصرفات العنيفة، يضاف إلى ذلك أنَّ هذا السجن ربما كان الأكثر نظافةً من بين السجون الأمريكية جميعها؛ لأنَّ السجينات كنَّ يقضين اليوم وهنَّ ينظفن جدران الزنازين، فكانت تبدو لامعةً برَّاقةً، وقد دُهشت من ذلك في البداية، لكنَّني صرت أمارسه فيما بعد؛ لأنَّ هذا الجهد البدني كان يبقينا مشغولات طوال اليوم.

وما كان يُخفِّف عني هذه المعاناة هو أنَّ نيويورك كانت قريبةً من مكان سكن صديقي فيلدز الذي كان يزورني أيام الزيارات والأعياد. وسأظل أتذكَّر طوال حياتي صالون التجميل الذي أنشأته السجينات للاعتناء بنا؛ حتى يبدو مظهرنا جميلًا أيام الزيارات والمحاكمات.

منح هذا الصالون بعض السجينات فرصةً ليتعلمن المهنة، ويجدن وظيفة بعد خروجهن من السجن، وقد أسهمت الحياة الروحانية في جعل السجينات يتحمَّلن قسوة السجن، ويُعِدن ترتيب أولوياتهن، ويعترفن بمسؤولياتهن عن قراراتهن السيئة.

وفي الواقع، فإنَّ وجودي بين تلك النساء جعلني أُدرك أنَّ الشر موجود خارج أسوار السجن أكثر من داخله، ويتمثل هذا الشر في فساد الأطباء النفسانيين الذين تمرَّسوا في معرفة عيوب القانون من أجل انتهاك أبسط حقوق الحماية التي يستحقها المتهم.

وقد أدرك هؤلاء أنَّهم كذبوا على المحكمة، فاتحدوا لحماية أنفسهم ومنع كشف حقيقتهم عن طريق طمس الحقائق، لا يملك هؤلاء الأطباء أي وازع أخلاقي يمنعهم من الكذب وتزييف الواقع.

إنَّ هـذه الممارسـات الخادعـة هـي التي جعلتنـي أُطالب بتقييـد دور الأطباء النفسـانيين في إجراءات التقاضي؛ لأنَّهم لا يسعون إلا لتحقيق الربح، والحفاظ على سُلْطتهم، بعدما أصبحوا أداةً في يـد السياسـيين لمعاقبـة كل مَن يُفكِّر بحريـة مثلما فعلوا بي لمعارضتي اسـتخدام العنف في السياسـة الخارجيـة؛ إذ وضعـوني في السـجن مـن دون محاكمة، ما يتناقض مـع كل مبادئ الديمقراطية التي تحترم تعدد الآراء.

إنَّ كل مـا قامـوا به كان صورةً لما كان يدور في الاتحاد السـوفيتي السـابق عندما كان الطب النفسـي يُسـتخدَم في معاقبة المفكرين والمثقفين والمنشـقين لتصحيح تكفيرهم السياسـي؛ وما جعلنـي أرتعـب هـو أنَّ هـذا لم يكن يحدث في موسـكو بلينينغـراد عـام 1953م، وإنَّما في مدينة نيويورك عام 2006م.

obeikan.com